اليوم جلبوع وغداً أوسلو

نواف التميمي

مرّة أخرى، ينتصر السجين على السجّان، ومرّة أخرى يُبرهن الفلسطيني على أن «لا غرفة التوقيف باقيةٌ ولا زردُ السلاسل». يخرج الأسير الفلسطيني من فوّهة القَدر ليُبدّد ليلاً أراده الغاصب طويلاً. يُطرّز الأسرى الأحرار من تراب الأرض ممراً نحو الحرية والبحر، ويعبرون إلى الشمس خفافاً مثل نسائم أيلول. فتّح سوس فقوعة عند الفجر، ليلقي السلام على نسور تأبى العيش إلا في قمم الجبال. كل التحية لستةٍ أبطال أهانوا الاحتلال في كبد جبروته، وأصابوا السجّان في مقتل. دروس عظيمة قدّمها الأحرار الستة، وهم يخرجون من ظلمة السجن إلى فضاء الحرية، من فوّهة نفقٍ حفروه بالعرق والصبر وإرادةٍ لا تلين. دروسٌ على القابعين في سجن «أوسلو» قراءتها جيداً، وعليهم التمعّن في معانيها ملياً.

يتصادف الحدث العظيم مع ذكرى توقيع اتفاق «أوسلو» في 13 سبتمبر/ أيلول 2003، والذي لا يمكن أن يكون إلا وصفة لحرف بوصلة النضال الفلسطيني ضد المحتل، وتكريساً لواقع الاحتلال وفرض كيانه على الأرض وفي العقول والقلوب. لا حرّية تحققت للفلسطيني في دهاليز «أوسلو».

وفي المقابل، أوغل السجّان في الاحتلال والاستيطان والتهويد، وتطبيع وجوده «اللاشرعي»، وتكريس كيانه في المنطقة. مرّ ما يزيد عن ربع قرن منذ وقع الرئيس محمود عباس اتفاق «أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وما زالت شواهد تؤكّد أنه لم يكن سوى جريمة مكتملة الأركان. ربع قرن من وهم السلام سلَّم الكيان الإسرائيلي صكّ الشرعية على ما يزيد عن 80% من فلسطين التاريخية، ومكّن الاحتلال من باقي الأرض الفلسطينية بعد إفراغها من أهلها بالمصادرة والهدم والسطو وتوطين أكثر من 700 ألف مستوطن، يقطنون في أكثر من 196 مستوطنة مرخّصة من الحكومة الإسرائيلية، وما يزيد عن 200 بؤرة استيطانية غير مرخصة. والمثير، بعد كل هذه السنوات من الفشل المتراكم والخسارات الفلسطينية المتزايدة، تمسّك بعضٍ فلسطيني بعقدة أو عقيدة «أوسلو»، التي كلفت الشعب الفلسطيني ما يزيد عن 80% من فلسطين التاريخية.

عام آخر يمضي منذ علق الفلسطيني في وحل نفق توهّمه بعضهم طريقاً يؤدّي إلى دولةٍ فلسطينية مستقلة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، ووصفة سحرية لإحلال السلام في الشرق الأوسط، ولحظة فارقة في نقل المنطقة من حال الصراع إلى حال السلام السياسي والازدهار الاقتصادي.

ومع توالي السنين، تتكشّف وجوه «أوسلو» التي وصفها المفكر الفلسطيني الراحل، إدوارد سعيد، بالورطة والمصيدة. سنوات متلاحقة من الوهم المتراكم رمت الفلسطيني في نفق مظلم، وقد قدّمت قيادة منظمة التحرير تنازلاً تاريخياً باعترافها بـ«حق إسرائيل في الوجود» وشرعية احتلالها 87% من أرض فلسطين. نفق سياسي ظالم ومظلم قزّم المشروع الوطني وحشره في سلطة حكم ذاتي، لا سلطة لها.

وبدلاً من كبح جماح التوسّع الإسرائيلي الاستيطاني، فتح الاتفاق، الورطة، شهية إسرائيل لقضم الأرض الفلسطينية، وتشييد مزيد من المستعمرات، وتسريع تهويد ما تبقى من بيوت القدس وشوارعها، ومضاعفة أعداد المستوطنين.

طالت سنوات سجن «أوسلو» العجاف. ولكن، كما لم تقتل جدران «جلبوع» حلم الفلسطيني في الحرية، سيطل الفلسطيني قريباً من أقبية «أوسلو»، فهذا «الليل زائلٌ.. وحبوب سنبلة تجفّ ستملأ الوادي سنابل».

ليبيا بين سجال الممانعة والموادعة

الفيتوري شعيب

ربما انتهى شهر العسل قبل أن يبدأ بين حكومة الوحدة الوطنية والبرلمان الليبي المانح للثقة لها في 10 مارس/ آذار الماضي، حيث لم يتعدّ هذا التوافق إلا على منحها الثقة لا أكثر، إذ إن الجدال بينهما لم يتوقف منذ ذلك الوقت.

وبعد أن كان الشعب متفائلا بحل الأزمة في البلاد، وإنهاء الصراع فيها، أصبح اليوم أكثر إحباطاً، باعتبار أن التوافق الذي أنشئت على أثره الحكومة لم يدم طويلاً، الأمر الذي لا يُعزى إلى الأوضاع الداخلية في البلاد فحسب، بل أسهم العامل الإقليمي المتداخل في الأزمة، بشكل كبير، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في إعادة إنتاج الأزمة التي ستكون عواقبها وخيمة في قابل الأيام، إن استمرّت بهذه الوتيرة وهذا التدافع.

كان للممانعة التي سار عليها البرلمان في عدم إقرار الميزانية لجلسات متوالية، ونهج الموادعة الذي اتخذته الحكومة اتجاه ذلك بدون تحقيق نتائج أو أية جدوى تسهل من إقرارها، كان لهما آثار جانبية جعلت من البرلمان يطالب بمساءلتها، على الرغم من عدم إقرار ميزانية لها!

ذهب الواقع الليبي المنقسم سياسياً بعد الأحداث أخيراً إلى ترسيخ مبدأ المحاصصة والجهوية في جل الاتفاقات التي حدثت خارج البلاد وداخلها، وأسهم هذا الأمر في إيجاد حالةٍ من عدم التوافق، وقبول الآخر، بمنطق جهوي ومحاصصي، تحصد نتائجه اليوم حكومة الوحدة الوطنية، باعتبار أن المحاصصة والجهوية تعملان على الفرقة وليس الاجتماع، بل ولا يمكن معها وبها بناء دولةٍ حديثةٍ تبنى على الكفاءات والوطنية.

وهذا من أهم المعضلات السياسية والتنفيذية اليوم في ليبيا، ومن الواضح، أيضاً، أن التحرّر منها لن يكون بسهولة في قابل الأيام والأعوام، إذ إن الكل يتحدّث عن المناطقية والجهوية في الأمور السياسية، ناهيك عن التنفيذية فيها، بل وصل ذلك إلى محاولة تكوين قاعدة دستورية تجري عليها الانتخابات المقبلة وفق هذا النهج والتصور، الأمر الذي سيهدم ما تبقى من الدولة إن وجد.

كما أنه لا يخفى على أحد وجود جزء معطّل في البرلمان الليبي، يتخذ من نهج الممانعة طريقا له في تحقيق المصالح والمآرب، بل ربما يتخذ الممانعة وظيفةً له من أجل العمل على اصطياد أكثر من عصفور سياسي بحجر واحد ربما! وتعطيل إقرار الميزانية والمساءلة للحكومة خير شاهد على ذلك.

في المقابل أيضا، تسيس الجهات التنفيذية في الدولة يجعلها تتحرّك بوصفها كتلة سياسية لتحصيل مصالحها، ولو اضطرّها أن تجمع بين الأضداد والتناقضات، الأمر الذي يجعلها في أدنى المستوى التنفيذي للخدمات، والعمل على حل الأزمات. وبالتالي، فإنها لن تقدّم شيئا يذكر في إرساء الدولة الحديثة وتقوية بنيانها. وعلى الرغم من أن هذا التوجه الأكثر فجاجة في ظلم مؤسسات الدولة، والحد من كفاءة العاملين فيها، إلا أن هذا الاتجاه ظل مُمارسا عقب نجاح الثورة، وفي حكوماتٍ متتالية، الأمر الذي يستدعي العمل على الحدّ منه على أقل تقدير إن ثمة هناك صعوبات في إنهائه.

لا تتعلق المسألة، في الحالة الليبية، بحدود الممانعة والموادعة بين مكونات الدولة الواحدة فحسب، بل تتعدّاهما إلى أبعد من ذلك بكثير، حيث تتعلق الحالة الليبية بالسلطة ذاتها، وآليات إيجادها ومن ثم استبدالها، ابتداء بالأجسام التشريعية وليس انتهاء بالحكومات التنفيذية المتعاقبة، حيث إن «جميع» الأجسام ترفض بطريقة غير مباشرة أن يكون حل الأزمة وانتهاؤها على حسابها، مع عدم إهمال العامل الإقليمي المساعد لذلك.

وبالتالي، فإن النظرة الحقيقة لقيام الدولة في ليبيا هو الدفع الحقيقي نحو إنجاح الطرق الفاعلة لإنجاح الاستحقاقات المقبلة، المتفق عليها حوارياً، والمتمثلة في إجراء الانتخابات البرلمانية في 24 ديسمبر/ كانون الأول 2021، تضْمينا لخريطة الطريق التي تبناها ملتقى الحوار السياسي الليبي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 في تونس.

(كاتب ليبي)

الأخطاء العشرة لإسلاميي المغرب في الحكومة

محمد طيفوري

أمضى حزب العدالة والتنمية (الإسلامي) عشر سنوات في رئاسة الحكومة بالمغرب، بعد تصدّره نتائج استحقاقين انتخابيين متتابعين؛ عامي 2011 (107 مقاعد) و2016 (125 مقعدا). اختبر خلال هذه العشرية، ومن موقع المسؤولية، خيار «الإصلاح في ظل الاستقرار» الذي يترجم أطروحة الحزب حول «البناء الديمقراطي»، بدلا من «النضال الديمقراطي» زمن المعارضة. ويدافع، باستماتة وقوة كبيرتين، في عزّ الحملة الانتخابية، عن حصيلته الحكومية المتواضعة؛ سيما في الولاية الثانية، أملا في إقناع المغاربة بتجديد الثقة فيه.

يظهر أن شرعية الإنجاز لن تسعف كثيرا حزب المصباح في إقناع الرأي العام، فأداء حكومة سعد الدين العثماني هزيل، بالمقارنة مع حكومة سلفه عبد الإله بنكيران. كما أن شهوة السلطة وحلاوة المنصب دفعتا الإسلاميين نحو الاستسلام عند أول اختبار، فارتكبوا أخطاء قاتلة، هزّت بنيان الحزب، بعد تحوّل الأزمة التنظيمية إلى أزمةٍ سياسية، فقد على أثرها الحزب البوصلة، وفقد معها قاعدة شعبية من المساندين؛ (القوى والفاعلين الديمقراطيين) بعيدا عن الصف الإسلامي.

صحيحٌ أن حزب العدالة والتنمية بقي الكيان الوحيد، ضمن قائمة الأحزاب الممثلة للإسلام السياسي في العالم العربي، الذي نجح في الحفاظ على موقعه، بفضل الوفاء للبراغماتية، وسلِم نسبيا من رياح الثورة المضادّة التي أعقبت الربيع العربي، لكن هذه السلامة كانت لها أثمان، دفعها الإسلاميون بالتقسيط مواقف وتنازلات وتبريرات، لتتوالى بذلك السقطات أو الأخطاء التي أتت على مصداقية الحزب، ومعه اللعبة السياسية برمتها؛ فلا ترافع إيديولوجي ولا برامج انتخابية، في معركةٍ كبرى بلا رهان.

أولا؛ التفريط في الهوية الإسلامية، بعدما كان الحزب يُميّز نفسه بها، منذ دخوله المشهد السياسي، في سياق المقارنة مع باقي الأحزاب السياسية، ويحض الأعضاء والمناضلين على التمسك بقواعدها، من أجل تقديم نموذج يصنع الفارق في مشهد سياسي معطوب. وكانت هذه المرجعية إحدى الركائز التي قدمها الأمين العام السابق، عبد الإله بنكيران، خلال المؤتمر الاستثنائي، لتصحيح مسار الحزب. فبعد توقيع رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، على اتفاق التطبيع مع الكيان الصهيوني، جاءت مصادقة المجلس الحكومي على مشروع قانون لتقنين زراعة القنّب الهندي (مخدّر الحشيش). وقبلها كانت واقعة قانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين التي أوجبت فرنسة التعليم بديلا عن اللغة العربية، ذلك كله في تناقض صارخ مع مرجعية الحزب وهويته.

ثانيا؛ الانقلاب على المبادئ، فقد انقلب الشعار الراسخ لحزب المصباح «صوتك فرصة ضد الفساد والاستبداد»، مع مرور الوقت، داخل المكاتب الحكومية إلى النقيض تماما، فواجه الإسلاميون مختلف صور الفساد من ريع وزواج السلطة بالمال .. بسياسة «عفا الله عما سلف». وبدل التصدّي للاستبداد، عمد إخوان بنكيران إلى التطبيع مع هذا الاستبداد، بالبحث في أدبيات التراث الإسلامي عن حيل تبريرية غير مقنعة لهم، فكيف تقنع الآخرين؟ ألم تناصر قيادة «العدالة والتنمية» الاستبداد، حين عمدت، بمعية أحزاب أخرى، إلى التوقيع على بيان تخوين قادة حراك الريف، ثم تبرير ما حدث من عنف ومحاكمات لنشطاء الحراك.

ثالثا؛ الأزمة الديمقراطية. على مدار ولايتين حكوميتين، لم يتمكن الحزب من مراجعة مساطر داخلية كثيرة، في ما يتعلق بقواعد الترشيح للمناصب والمسؤوليات. فلدى هياكل الحزب مطلق الصلاحية، إلى درجة أن المناضل لا يرشّح نفسه، وإنما تختاره هياكل الحزب. ما ولّد مشكلة تكريس الزعامات، بتزكية أسماء، للمرة الثالثة والرابعة والخامسة، لتُسقط بذلك فكرة التداول أحد مطالب الحزب زمن المعارضة. ويحدُث أن تكون التزكية ضدا على إرادة القواعد الحزبية، ما تسبّب في استقالات جماعية في عدّة مواقع (تمارة، آسفي، أكادير ..).

رابعا؛ ضمور ثقافة النقد الذاتي، إذ لا وجود في أرشيف الحزب لوثائق، خلال توليه قيادة الحكومة، تقدّم مراجعة نقدية أو تقييما موضوعيا لتقلبات الحزب من صفوف المعارضة إلى مواقع التسيير. وحتى ما أعقب واقعة إعفاء الأمين العام، عبد الإله بنكيران، التي مثّلت أخطر منعطفٍ في مسار الحزب، كان أقرب إلى جلسات استماع ومكاشفة بين الإخوان، بعد فقدان القيادة، منه إلى حوار داخلي للنقد والتقييم والتصويب.

خامسا؛ الفشل في إدارة التحالفات الحزبية، وهذا ما تكشف عنه تفاصيل واقعة تمسّك بنكيران بمشاركة حزب الاستقلال في الحكومة، ورفضه، في المقابل، دخول حزب الاتحاد الاشتراكي. وكان ذلك أحد أسباب عرقلة ولادة حكومته الثانية، قبل أن يأتي سعد الدين العثماني فيقبل شروط زعيم حزب التجمع الوطني للأحرار بدون مناقشة أو تعديل. ثم جاءت واقعة فك الارتباط بحزب التقدم والاشتراكية، صاحب التحالف الاستراتيجي مع حزب المصباح منذ بداية الربيع العربي، لتُظهر وهن الحزب في صناعة الأحلاف وإدارتها.

> يحاول الإسلاميون، عند كل مناسبة وأحياناً بدونها، بثّ رسائل إلى النظام تعبيراً عن حسن النيات

سادسا؛ خطيئة «الأصالة والمعاصرة». كان هذا الحزب، منذ تأسيسه إلى وقت قريب، في مرمى نيران الإسلاميين قيادة وقواعد، حتى قيل إن تأسيس حزب الجرّار، عام 2008، كان أفضل هدية قدّمها المخزن لبنكيران لمضاعفة شعبيته. كل هذا التراشق والتنابز، أزيد من عشر سنوات، انتهى قبل أسابيع، بعد إقدام قيادة الحزبين على التحاور والتشاور في أفق التحالف مستقبلا. هكذا يصبح الاشتغال مع حزب بنى الإسلاميون جزءا من شرعيتهم على مواجهته مقبولا ومباحا، بعد أن كان ممنوعا ومحظورا في الماضي.

سابعا؛ العناية بالتدبير (الإدارة والتسيير) على حساب التنظيم، إلى درجة يمكن معها القول إن إسلاميي حزب العدالة والتنمية استغرقتهم المهام التدبيرية والمسؤوليات؛ مركزيا في الوزارات، ومحليا في الجماعات والبلديات. وأغفلوا البناء التنظيمي وتجديد الدماء بواسطة خطط الاستقطاب المألوفة وأساليبها، وإنعاش الحواضن الاجتماعية، وفي مقدمتها حركة التوحيد والإصلاح، الذراع الدعوية، لمزيد من العمل. يكاد يقترب حزب العدالة والتنمية، في هذه الحالة بالضبط، من جل الدكاكين السياسية التي تؤثث المشهد المغربي، ولا تنفث الغبار عن نفسها حتى تقترب الانتخابات.

ثامنا؛ ازدواجية الخطاب. يمزج الحزب بين خطاب المظلومية في الحملات الانتخابية، مقابل خطاب التبرير للسلطة من موقع المسؤولية، فأنصاره لا يتوقفون، طوال أيام الحملة الانتخابية، عن الجهر أمام المواطنين، إن السلطة تخشى حزب المصباح، لذلك مثلا فرضت القاسم الانتخابي، وكل ما قبله وبعده، من قراراتٍ لإرباك شعبية حزب العدالة والتنمية واستهدافه. ولكن سرعان ما ينقلب إلى الضد بالدفاع عن أخطاء السلطوية، وكأنه يحاول تقديم قرابين لها نظير إناطة المسؤولية به، حتى إن الحزبيين فيه صاروا، في بعض المواقف، مخزنيين أكثر من المخزن نفسه، من شدّة دفاعهم عن خطاياه (حراك الريف مثلا).

تاسعا؛ التماهي مع السلطة. منذ دخولهم المشهد السياسي، عام 1996، باسم حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية، يحاول الإسلاميون، عند كل مناسبة وأحيانا بدونها، بثّ رسائل إلى النظام تعبيرا عن حسن النيات. وجاء تولّيهم رئاسة الحكومة مناسبةً مُثلى لإسقاط فزّاعة «الإسلاميين»، من خلال تزكيتهم شعار «المشاركة لا المغالبة»، فمجرّد حضور الحزب في المشهد السياسي بذاته إنجازٌ يستحق الإشادة. جعلهم ذلك كله ينبطحون، المرّة تلو الأخرى، أمام المخزن، قصد إبعاد الشكوك والظنون. فيما القاعدة تفرض على الحزب مسافة أمان، تمكّنه من الانفصال عن السلطة، والحفاظ على كيانه الحزبي بعيدا عن أخطاء السلطة.

عاشرا؛ التفريط في قيادة الحزب، بقبول تنحية عبد الإله بنكيران من تشكيل الحكومة الثانية، بعد انتظار دام عدة أشهر، وإسناد الأمر إلى العثماني الذي أخرجها إلى حيز الوجود في زمن قياسي. ارتكبوا هنا خطأ مزدوجا، فالأمين العام للحزب، وهو يفاوض مجرّد معبر عن مواقف ومنفذ لقرارات الأمانة العامة؛ فالتخلي عنه تخل عن المؤسسة صاحبة القرار. كما أنه يبقى في هذه المعركة مجرّد مدافع عن الإرادة الشعبية التي ساهم فيها تحقيقها بنصيب كبير، فهو صانع ألعاب ماهر نجح في مصالحة المغاربة بالسياسة. ومثّل التفريط فيه رسالة سلبية من الحزب إلى هذه الجماهير، مضمونها أن الخضوع لرغبات مربع الحكم أهم من الانتصار للقواعد الشعبية.

(كاتب مغربي)

كاريكاتير **عماد حجاج**

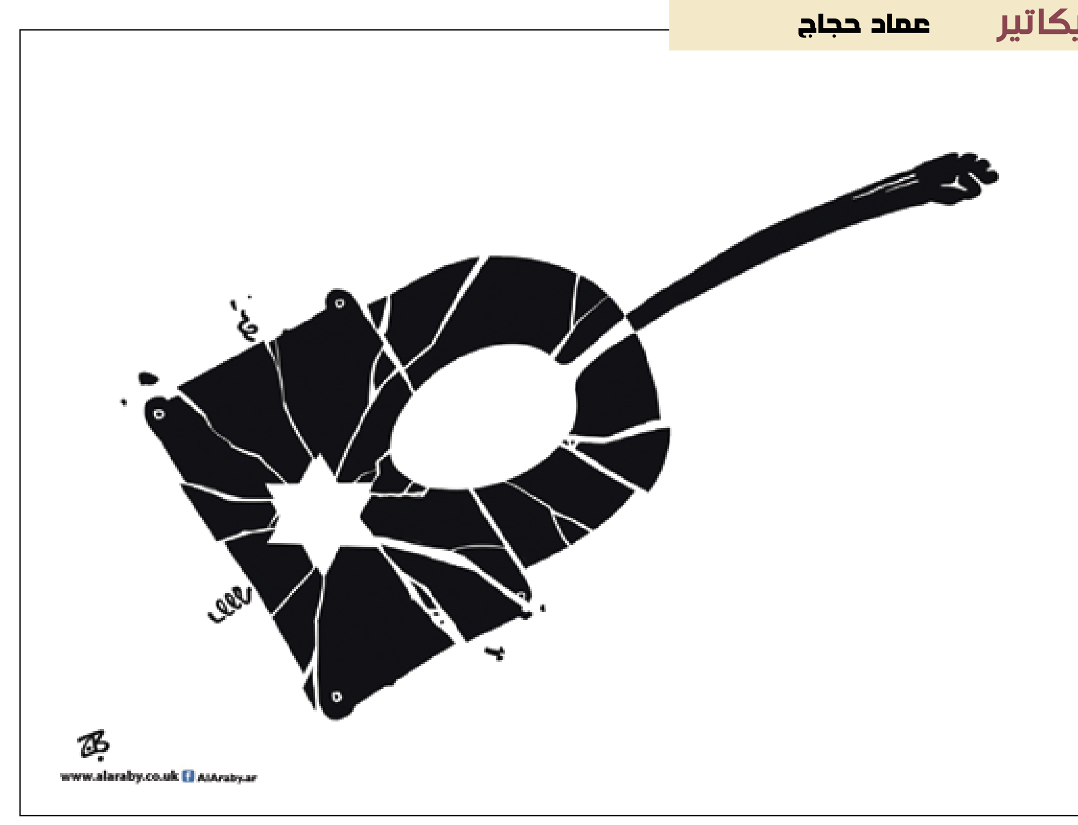

بطاقة تموينية أم انتخابية في لبنان؟

جيرار ديب

أقرّ البرلمان اللبناني قانون البطاقة التموينية، تمهيداً لمنح ما معدله 100 دولار شهرياً لعدد من العائلات الفقيرة، في خطوةٍ قد تكون مقدّمة لرفع الدعم عن الأدوية والمواد الغذائية والمحروقات. بطاقة ذكية، يحصل على أساسها المواطنون اللبنانيون على السلع الأساسية، مثل الخبز والمحروقات والدواء، بالسعر المدعوم، بعد قرار مصرف لبنان إيقاف الدعم عن تلك السلع. وقد أخذ حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، قراره برفع الدعم عن السلع والمحروقات، عازياً قراره هذا إلى تشريع قانوني من مجلس النواب، يسمح له باستخدام الاحتياط الإلزامي. وفي تبريره رفع الدعم، ذكر أن مصرف لبنان استنزف الاحتياطيات النقدية الأجنبية، ما أجبره على التخلّي عن هذا الدعم. ويتخوّف اللبنانيون من دخول الزبائنية والمحسوبيات في توزيع البطاقات التموينية، ولا سيما أن التجربة السابقة في توزيع المساعدات كانت أكثر من فاشلة، حسبما رأى وزير الشؤون الاجتماعية السابق، ريشار قيومجيان، مؤكداً، في حديث صحافي، أنه يجب تحديد الفئات التي ستحصل على البطاقة التموينية وفق معايير واضحة، فلا تدخل الاستنسابية والزبائنية كما حصل سابقاً عندما عمدت الحكومة المستقيلة إلى تحديد فئاتٍ انطلاقاً من محسوبيات حزبية وسياسية.

المحسوبيات، المصطلح الذي بات يترافق مع الوعي العام الجماعي اللبناني عند كل استحقاق انتخابي نيابي. فكيف إذا كان لبنان قد دخل فعلياً في مرحلة التحضير للانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في ربيع عام 2022؟ وهذا ما أكّده الرئيس، ميشال عون، في كلمة بالقصر الجمهوري أمام الرئيسة السابقة لبعثة الاتحاد الأوروبي، إيلينا فالنسيانو، التي تولّت مراقبة الانتخابات النيابية في 2018، بحسب بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية. ليس مصادفةً التلكؤ الذي يمارسه المعنيون في إصدار البطاقة التموينية، ولا سيما بعد اجتماع بعبدا الذي رفع أخيراً سعر دعم المحروقات إلى 8000 ليرة لبنانية بدل 3900 ليرة، كي يتسنّى لهم استغلال هذه البطاقة في الوقت المناسب لكسب الأصوات الانتخابية، فقرار إعطاء سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام صدر قبل انتخابات 2018، ما أعطى الأحزاب اللبنانية الدعم للحصول على مقاعد انتخابية جديدة.

منذ تكوين لبنان، والزعيم يتفنن في اتباع سياسة الإلهاء التي تحدّث عنها المفكر الأميركي تشومسكي، والتي تعتمد على إلهاء الرأي العام عن أموره المصيرية نحو التفكير في أمورٍ كان من المفترض أن تكون موجودة، كحقوق مكتسبة من السلطات الحاكمة. وقد تعيد الانتخابات النيابية المقبلة الطبقة السياسية الموجودة نفسها، بسبب انشغال الناخب بأمور حياتية ومعيشية، وقد تأتي البطاقة التموينية لتؤدي الدور المؤثر في الصوت الانتخابي لمصلحة هذه الطبقة، علماً أن هذه البطاقة ستزيد من الوضع سوءاً، ولا سيما بعدما تخطّت نسبة الطبقة الفقيرة الـ 70% من الشعب اللبناني، بحسب أحدث تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) حول الواقع المزري للبنان. بطاقة تموينية بطعم انتخابي ستعيد للحزب الصوت الانتخابي الذي فقده بعد ثورة 17 تشرين الأول 2019، والتي باتت تؤرّق المسؤولين جدياً، وخصوصاً في ظل فقر ضرب بيئاتهم الحاضنة لهم. لهذا قد نتوقع في المدى القريب قراراً من حاكم مصرف لبنان، بدعم مبطن من الكتل النيابية، الإفراج عن الودائع المحتجزة في المصارف، كي يعيد الثقة إلى شريحة كبيرة من المودعين. أخيراً، يبقى لبنان بلد القرارات الأخيرة التي تصبّ في مصلحة الزعيم، من دون الأخذ بالاعتبار كرامة الناس التي فقدت كل أمل لها في هذا البلد. لذا، لن يكون مفاجئاً أي قرار يصبّ في مصلحة الزعيم، خصوصاً أنه عرف كيف يبني، على مدى عقود، الدولة الرخوة بدلاً من دولة المواطنة التي يتمتع فيها الفرد بحقوق، ويقوم بما عليه من واجبات.

> يتخوّف اللبنانيون من دخول الزبائنية والمحسوبيات في توزيع البطاقات التموينية

(كاتب لبناني)

مادة الحلّ النهائي... السوري العادي ومقدمات عملية

مضر رياض الدبس

طرحَ الكاتب فكرة «الحلّ النهائي» في مقالة سابقة «المسألة السورية وتأسيس الحلّ النهائي» (العربي الجديد، 31 يوليو/ تموز 2021)، ثم استكمل فكرة تأسيس الحل النهائي في مقالتين متممتين «سبعة معانٍ للتفكير بعد 2011» (العربي الجديد، 6 أغسطس/ آب 2021)، و«التأويلات الكارثية للثورة السورية» (العربي الجديد، 21 أغسطس 2021)، واستكمالاً لهذا المسار في التفكير نحو تحديد خطوات عملية للحل النهائي، تطرح هذه المقالة إلى النقاش العمومي السوري فكرة ثانية، نسميها «مادة الحل النهائي» وتحاول بسط هذه الفكرة، لكن بعد استذكارٍ سريع وضروري لأهم الأفكار التي رأى الكاتب أنها تؤسس للحل النهائي، ويمكن تكثيفها في النقاط الآتية:

أولا، فهمٌ جديدٌ لطبيعة الصراع في سورية: ليس الصراع بين معارضة ونظام، أو بين نظام وشعب، لكنّه صراعٌ بين منظومتين ذهنيتين، عصرية تنتمي إلى ما بعد 2011 تمتلكها كائنات زمانية، ومنظومة ذهنية تنتمي إلى ما قبل 2011 وتمتلكها كائناتٌ لم تنجز العبور إلى ما بعد 2011.

ثانيا، اختار السوريون الدخول من باب «العمومي»، وأدخلت الثورة مفهوم العمومية إلى السياسة السورية التي كانت قبلها باطنية؛ فتغير الخطاب الذي يقاوم النظام من عقلية المعارضة النخبوية الضيقة الضعيفة إلى الذهنية العمومية المفتوحة القوية التي يشارك فيها الكل. وكانت الثورة فعلا عقلانيا في جوهره، تم تأويله تأويلاتٍ كارثية (ناقشها مقال سابق). ثالثا، مضمون خطاب الثورة كان نقيضًا للنظام والمعارضة معًا، لأنه صار مفيدًا يستند إلى فكرةٍ جوهرها أن السوري أصبح ذاتًا مُفكِّرة، بعد أن كان موضوع تفكير مُفكَّرًا فيه من نظام سلطاني مجرم أو منٍ «معارضةٍ نخبوية».

رابعا، ينطلق الخطاب الوطني من التوق إلى الحياة الذي يتشاركه السوريون كلهم، وهذا التوق إلى الحياة هو المشترك الأكثر وضوحًا في الخطابات العفوية المختلفة، مثل خطاب الموالاة (كنا عايشين)، وخطاب الثوار المنهكين (بدنا نِخلَص)، وخطاب الـ«ما بين» (بدنا نعيش). وخطاب الحياة نقيضُ خطاب الحرب والكراهية وخطابات القتل، سواء قتل الآخر أو قتل الذات بخطابات التضحية والاستشهاد والجهاد وغيرها. وهو خطابٌ متحرّرٌ من خطاب النظام بطبيعة الحال، ومن خطاب المعارضة بالضرورة، يحرّر فكرة الحرية من احتكار المعارضة ويصنع سلطة تحريرٍ وطنيةٍ شاملة، لا تقيم وزنًا لطقوس المعارضة السياسية.

ونفهم الثورة بموجب هذا التأسيس بوصفها فعلًا تواصليًا، ومشروعًا تنسيقيًا ممتدًا، وهذه الخاصية التواصلية هي التي ميّزت السوري الجديد بعد 2011. ولم يمتد هذا التواصل إلى من يشبه المبادرين إليه، ومن يشاركهم الرأي والمعتقد فحسب، بل كان عابرًا للحدود كلها، بما فيها حدود «العدو» القاتل؛ فتمّ التواصل مع الجنود بالورود، وبكثير من الخطابات التي بنيت على الحب، وتحفيز الإنسان فيهم. ولأن المنهج التواصلي كان جديدًا، غير نخبوي، صار نتاجه (أي الثورة) موضع تأويلٍ وسوء فهم دائمين. السوري العادي الذي كان مادة الثورة السورية قبل عشر سنوات لا يزال مادة حل المسألة السورية النهائي اليوم. و«السوري العادي» (Layman) توصيفٌ يتطابق مع توصيف «ثائر ينتمي إلى ما بعد 2011»، لأن الثورة هي مشروع السوريين العاديين التواصلي الكبير الذي انطلق من دون النخب، بأنواعها الثقافية والدينية والاجتماعية، وإلى ما هنالك. ومن سمات السوري العادي أنه إسلامي، لأنه جزء من الثقافة السورية الإسلامية مع إمكانية أن يكون غير مسلم أو غير مؤمن، وأنه علماني لأنه مفصول عن المؤسسة الدينية مع إمكانية أن يكون مؤمنًا... والسوري العادي متديّن، وملحد، وديني، ولا ديني، وينتمي إلى ثقافة قبلية عشائرية، أو مديني لا عشيرة له، غني أو فقير، عربي وكردي وأرمني وآشوري وشركسي، إلى ما هنالك... السوري العادي هو جمعٌ سلس لهذا كله من دون تناقض؛ لأنه فردٌ متحرّر من سطوة الجماعة أيًا كانت. هكذا نستطيع أن ننحت تعريفًا أدقّ للثورة السورية؛ فنقول: الثورة هي تنسيقيةُ السوريين العاديين الكُبرى، التي أدّت إلى خروجهم بوصفهم أفرادًا يتوقون إلى ذواتهم، في تظاهرة واحدة، راكموا فيها رأس مالٍ اجتماعياً سورياً؛ فعادوا منها جماعةً وطنية مدينية، وصاروا بموجبها يقتربون من فردانيتهم أكثر، ومن ثم يقتربون من ذواتهم أكثر. وبموجب رأس المال الاجتماعي الوطني هذا، صار السوري العادي، لأول مرةٍ في حياته، مؤهلًا للعمومي، وصارت سورية لأول مرة فكرةً ممكنةً بالمعنى السياسي والاجتماعي، وصارَ هذا الإمكان ذا قيمةٍ تحيل على الكرامة. وإذا استندنا إلى تعريف الثورة هذا، وقبلنا بعلاقتها العضوية مع السوري العادي، يصير بإمكاننا أن نضع مقدّماتٍ للخطوات العملية نحو الحل، أو مداخل عريضة للإجابة عن سؤال ما العمل. ويمكن أن نبنيها كالآتي:

أولًا: أن نضع الحياة الكريمة وصونها بوصفها هدفًا غائيًا وخلفيةً ذهنيةً ومنهجيةً لكل هدفٍ استراتيجي، من ثم مناهضة كل خطابٍ يدعو إلى القتل، أو إلى التضحية بالنّفس، أو إلى أي فعلٍ يحتفي بالموت. وتصنيف أعداء الحياة كلهم بوصفهم أعداء السوريين. ثانيًا: العودة إلى الطريق الأول، الذي يعني طلاقًا كاملًا بين السوري العادي والنخبة التي تنتمي إلى ما قبل 2011. يعني هذا الطلاق، بطبيعة الحال، توقفًا كاملًا عن استهلاك منتجات هذه النخبة وصناعاتها، مثل الطائفية، والمناطقية، ومفهومي الأقليات والأكثرية، والتعصّب الإثني، والأيديولوجيات؛ فهذه جميعها من صناعة النخب، وليست من صناعة السوري العادي. ثالثًا: تحفيز التفكير الذي ينتمي إلى ما بعد 2011، وبسط أفكاره وفوائده، وبناء خطاب عصري يستند إليه للوصول السلس إلى ما يسميه هابرماس «مخزون النقد الذي تتم مراكمته في صلب الفعل التواصلي»؛ فالثورة بوصفها فعلًا تواصليًا تُنتج أيضًا مراقبةً ذاتيةً لمسار التفاهم الذي يتطوّر باستمرارٍ في جوهرها. رابعًا: العودة إلى الثقة السورية الكلاسيكية المتجذّرة في المجتمعات المحلية السورية، والارتقاء بها خطابيًا إلى المستوى السياسي، لاستثمارها في زيادة مراكمة رأس مال اجتماعي وطني. واستثمارها في أنظمةٍ أكثر ملاءمة للزمان وللمشروع الوطني، مثل اللامركزية الواسعة، والغيرية أو «المواطنوية» (civility).

> الثورة هي تنسيقية السوريين العاديين الكبرى التي أدّت إلى خروجهم بوصفهم أفراداً يتوقون إلى ذواتهم

خامسًا: تمثيل السوريين في عالم السياسة، وتمثيل السياسة في عالم البسطاء، وهذا يتطلب بناء سياسياً سورياً يُترجم من العمومية وإليها: يبني خطابًا منٍ كلام السوري العادي، ويفكّك الخطابات للسوري العادي، وهذه هي نواة النخبة التي تنتمي إلى ما بعد 2011، هي نواة من «المترجمين من العمومية وإليها». وبناء هذه النواة، في واحدٍ من أهم معانيه، هو انقلابٌ أبيض على السياسيين السوريين الكاذبين، وعلى السياسيين الصادقين ولكن غير الأصيلين: الذين يفتقرون إلى الأصالة اللازمة لنقل المشهد (ترجمته) بدقة؛ فتصيرُ صدقيتهم شيئًا نظريًا لا يعمل. الأصالة والصدقية متداخلان يستحيل فصلهما، إذا كان الكلام عن السياسي المؤهل للعمل في الحلّ التنفيذي للمسألة السورية؛ فادّعاء الأصالة من دون إنجاز صدقية ملائمة كاذب، وادعاء الصدقية من دون الاستناد إلى أصالةٍ تبنيها واهم. لذلك لا يكفي أن يكون المرء صادقاً ليكون مترجمًا من العمومية وإليها (أي ليصير مؤهلًا للعمل السياسي السوري)؛ لكن يجب أن يكون أصيلًا أيضًا: الصدق والأصالة معًا هما شرطا السياسي السوري، ليكون مؤهلًا ومقبولًا للعمل، والانقلاب الثوري على كل من لا يتمتع بهما بالدلائل التجريبية منذ 2011 فعلٌ مشروعٌ، يصب في حق السوري في حماية نفسه من النظام والمعارضة معًا. سادسًا: استخلاص مفهومات الاجتماع السياسي من صلب عالم الحياة الخاص بالسوري العادي الذي ينتمي إلى ما بعد 2011. هذا يعني تأويلًا عقلانيًا للثورة من الذين لم يشاركوا في خلقها، وهذا بطبيعة الحال تفكير نيته الفهم والتعليل، ولأن التعليل والتعلّم مفهومان مترابطان على أكثر من مستوى، يصير هذا التأويل العقلاني مهمًا جدًا.

(كاتب سوري)

تونس... قبل أن يطفح الكيل

بشير البكر

استحق التونسيون في العقد الأخير احترام العالم، لأنهم قاموا بثورةٍ ناجحةٍ على نظام ديكتاتوري، وأجبروه، خلال أقل من شهر، على التنازل عن الحكم، ومغادرة الرئيس زين العابدين بن علي إلى السعودية في 14 يناير/ كانون الثاني 2011. وصلت الثورة إلى هدفها المباشر بخسائر قليلة، وبلغ عدد الذين سقطوا خلال المواجهات مع أجهزة القمع 174 شخصا حسب مجلس حقوق الإنسان التونسي، إلا أن الطريق، بعد ذلك، لم يكن بلا مصاعب أمام الأطراف التي تصدّرت المشهد الجديد، فسرعان ما دبّت الخلافات من حول مشروع المستقبل، والحصص في الحكم، ولكن كل الخلافات بقيت سلمية، ولم تصل إلى حد الاحتكام إلى السلاح، الذي كان صوته يلعلع في الجارة ليبيا وبلدان أخرى سارت على طريق النموذج التونسي مثل سورية. وتمكّنت النخب التونسية من تقليص التباينات، لتصل إلى حلول وسط وقواسم مشتركة، وبذلك حققت توافقا في الحكم بين أهم قوتين سياسيتين، حزب نداء تونس الذي أسسه الرئيس السابق، الباجي قايد السبسي، وهو من رجالات المدرسة البورقيبية، وحركة النهضة الإسلامية التي تمثل الاعتدال والانفتاح على بقية الأطراف. وأهم الإنجازات التي تحققت بجهود جميع الأطراف هو الدستور في عام 2014. وللأمانة، فإن هذا العمل الذي استغرق نحو عامين ونصف العام، كان برعاية الرئيس المنصف المرزوقي (2011 - 2014)، المثقف الذي عرف المنفى، وناضل في منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني، وشهدت فترة حكمه تعزيز القوانين المؤسسة للعهد الجديد، القائم على الإصلاحات واحترام حقوق المواطنة والمواطن.

ذلك كله جعل من تونس محل تقدير وباعثة على الأمل، لأن قواها السياسية والنقابية اجتازت الاختبار الديمقراطي بنجاح، وقدّمت نموذجا لبلدان العالم العربي التي تتطلع إلى القيام بإصلاحات ديمقراطية في مرحلةٍ انتقاليةٍ صعبة، بعد أن واجه الربيع العربي قمعا بالنار في كل من سورية وليبيا واليمن، وانقلابا على العملية الديمقراطية في مصر.

ويستحق التونسيون اليوم شهادة تقدير في التحمّل والصبر، فهم ينتظرون منذ قرابة 45 يوما أن يحنّ عليهم الرئيس قيس سعيّد، ويكشف عن خريطة الطريق التي يريد أن يسير عليها، بعد أن أقدم في الخامس والعشرين من يوليو/ تموز الماضي على حل الحكومة وجمّد البرلمان، وأوكل لنفسه كل السلطات، وترك الشارع يخمّن الخطوة الثانية التي سيقدم عليها. ويروّج أنصاره أن الوضع الراهن ليس أقل سوءا من تلك الأيام الخوالي، التي وصلت فيها الفوضى السياسية إلى مشاحناتٍ غير مسبوقة تحت قبة البرلمان، وهذا ما منح الرئيس سعيّد الشجاعة على قلب الطاولة.

ومن ناحية أخرى، تتطلب إعادة الدينامية إلى الوضع وقتا، وهذا كلامٌ ليس محل خلاف، ولكن وضع خريطة طريق ليس مستحيلا، مهما بلغ الموقف صعوبة، في وقتٍ تبرز إشارات إلى أن التلكؤ مردّه حسابات خاصة بالرئيس، وهي تقوم على تثبيت موقعه شخصا يمسك بكل مفاتيح القرار في البلد، ما يعني أنه ذاهب نحو الوراء على نحوٍ يلغي كل الإنجازات التي حققتها الثورة التونسية.

إزاء ذلك، يبدو سعيّد جالسا في برجٍ عاجي، بينما يمر الوقت بلا حساب، وتسير الدولة في الحدود الدنيا. وتجري الأحداث كما لو أنها تدور في إطارٍ من الواقعية السحرية، فمن حين إلى آخر تبث الرئاسة خبرا مصوّرا عن لقاءٍ يجمع الرئيس مع هيئات أو شخصيات، يلقي فيهم خطابا بالعربية الفصحى المقعرة. وعلى الرغم من أن الشارع التونسي لا يفهم هذه اللغة، يصر سعيّد ويواصل الحديث بها، وهذا دليل إغترابٍ عن واقع محلي له خصوصيته، والتي تبدأ من لهجة عربية محلية ذات وقعٍ جميل، قريبة من الفصحى بلا تكلّف، فهي ابنة الزيتونة ولسان كتاب كبار مثل أبي القاسم الشابي، محمود المسعدي، وهشام جعيط.

المأساة اليمنية

جمانة فرحات

انتقل المبعوث الأممي السابق لليمن، مارتن غريفيث، قبل فترة وجيزة، إلى منصب جديد، بعد اختياره وكيلاً للأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية. لم ينس اليمن سريعاً، بل على العكس من ذلك. بسبب ما يواجهه هذا البلد من أزمات، خصوصاً إنسانية، كان الوضع فيه حاضراً في أولى إحاطاته لمجلس الأمن الدولي، والأرجح أن انشغاله بهذا الملف، أقله من جوانبه الإنسانية، سيدوم طويلاً. غريفيث، المبعوث الأممي لليمن، فشل في تحقيق أي اختراقٍ في الأزمة طيلة مهماته. كان دائماً يربط، في تصريحاته، بين فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة بشكل كامل، وإطلاق «مفاوضات جادّة» والتوصل إلى وقف إطلاق نار.

بعد التخلص من عبء هذه المهمة التي تعاقب عليها أكثر من مبعوث من دون أي إنجاز، لم يعد غريفيث يجد حرجاً في تسمية الأمور من دون تجميل والخوف من إغضاب الحوثيين أو الحكومة. حديث غريفيث وكيلا للشؤون الإنسانية تضمّن التأكيد على ضرورة فتح مطار صنعاء لوصول المساعدات الإنسانية وسفر المواطنين، خصوصاً المرضى. كما شدّد على ضرورة «فتح ميناء الحديدة من دون أي قيود»، من دون أي تناول للعملية السياسية. رسم صورة قاتمة للوضع الذي يعرفه الجميع. ربط ذلك بوجود خمسة ملايين يمني باتوا على بعد خطوة من المجاعة.

ليس ما قاله غريفيث جديدا. يعيشه اليمنيون مأساة يومية في كل المحافظات، سواء الخاضعة لسلطة الأمر الواقع في صنعاء أو في مناطق الشرعية، أو حتى تلك المُهيمَن عليها من المجلس الانتقالي الجنوبي. يقفون في طوابير طويلة من أجل المياه والمشتقات شالنفطية، ويعيشون في ظل انقطاع حاد للكهرباء. وإن كانت الأوضاع الاقتصادية تحديداً أسوأ في مناطق الحوثيين، لا بسبب محدودية دخول السلع أو القيود على السفر، بل بسبب جشع الجماعة التي تدّعي عجزها عن دفع الرواتب للموظفين في مناطقها، بينما تنفق الملايين على جبهاتها المفتوحة، والتي بشّر زعيمها، عبد الملك الحوثي، أخيراً، بأنه يريد توسيعها.

يدفع اليمنيون، منذ عقود، ثمن المغامرات السياسية والعسكرية الفاشلة، لكن الأثمان، منذ انقلاب الحوثيين في 2014 وما تلاه من تدخل عسكري، فاقت قدرتهم. حوّلت حياتهم رأساً على عقب. تكفي بعض الأرقام للدلالة على ذلك. .. أحدث تقرير تلقاه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة سجل مقتل أو إصابة 18 ألف مدني يمني جرّاء أكثر من 23 ألف غارة منذ 2015، بمعدل عشر غارات يومياً. لم يوفر الحوثيون بدورهم المدنيين، جرّاء تعمّدهم قصف الأسواق والمطارات، وحتى مخيمات النازحين. وهؤلاء ليسوا سوى جزء من 200 ألف قتيل منذ 2015، بينهم ما يناهز «100 ألف قتيل لأسباب غير مباشرة كالتجويع وأسباب كان يمكن تجنبها، كقلة الخدمات الأساسية».

يدرك غريفيث وغيره كل هذه الحقائق وخطورة هذه الأرقام، وأن من لا تقتله الحرب معرّضٌ للموت بسبب تداعياتها. كما يعلم الجميع جيداً أن الأزمات لن تحلّ، سواء قلّت التصاريح أو تعدّدت، لأن لا إرادة لدى أيٍّ من أطراف الصراع الداخلي لوقف الحرب. فحتى اللحظة، لا يوجد ما يدفعهم إلى ذلك، فلا يشعر الحوثيون بأنهم في مأزق، بل على العكس يعوّلون على تحقيق مزيد من المكاسب العسكرية لترجمتها على طاولة المفاوضات السياسية متى ما حانت اللحظة المناسبة لذلك، و«الشرعية» ترى في استمرارية الحرب منفذاً وحيداً لبقائها، لأن أي تقاسم للسلطة ستخرج منه خاسرةً بمقاييسها.

آراء

عندما سقطت الولايات المتحدة في فخّ «القاعدة»

أسامة أبو ارشيد

تحلّ غداً الذكرى العشرون لهجمات 11 سبتمبر/ أيلول 2001 التي شنّها تنظيم القاعدة في كل من واشنطن ونيويورك. وقد فاقت التداعيات التي ترتبت على تلك الهجمات كل التوقعات السائدة حينئذ، إذ تحوّل الأمر إلى «حربٍ عالميةٍ على الإرهاب»، ذهب ضحيتها مئات آلافٍ من القتلى والجرحى، وانهارت أنظمةٌ جرّاءها، واشتُنْزِفَتْ اقتصادات دول، كما سقطت قيم كثيرة كانت أميركا، تحديداً، والغرب، عموماً، يزعمانها. الأهم أنها مهّدت الطريق لإعادة رسم موازين القوى عالمياً، ولكن ليس في صالح الولايات المتحدة، كما رامت.

بعيداً عن نظريات المؤامرة التي تزعم أن الهجمات أميركية المنشأ، أو أن إدارة الرئيس جورج بوش الابن غضّت الطرف عن مخطّطات تنفيذها ومنفذيها، فإن ما جرى ذلك اليوم كان تنافساً بين رؤيتين. الأولى، جسّدها تنظيم القاعدة الذي أراد ضرب رموز العظمة والكبرياء الأميركي، عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، لجرّ الولايات المتحدة إلى معركة استنزافٍ طويلة الأمد خارج حدودها بشكل يوهن قوتها. ومن ثمَّ، كانت الأهداف التي تمَّ ضربها تعبيراً عن ذلك. مبنى وزارة الدفاع في واشنطن، برج التجارة العالمي في نيويورك، أما الطائرة الثالثة التي سقطت في ولاية بنسلفانيا، فتخمّن الأجهزة الاستخبارية أنها كانت متجهة صوب البيت الأبيض أو مبنى الكونغرس في واشنطن. في المقابل، أرادت إرادة بوش أن يكون حجم ردّها ونوعه تجسيداً عملياً للقوة الأميركية الساحقة، وتدشيناً لقرن أميركي جديد، لا يجرؤ فيه تحالف، أو دولة، أو منظّمة، أو تنظيم على تحدّي هيمنتها فيه وعليه. المفارقة أن المبالغة في التعبير عن القوة الأميركية الطاغية قادت إلى ضدّها، ولكن الولايات المتحدة لم تدرك ذلك إلا متأخرة، وبعدما سبق السيف العذل، وما مشاهد الانسحاب الفوضوي من أفغانستان إلا أحد تعبيرات ذلك.

حسب تقريرٍ أعدّته جامعة براون الأميركية عن تكاليف «الحرب العالمية على الإرهاب»، نشر في مطلع شهر سبتمبر/ أيلول الحالي، فإن عشرين عاماً من الحروب كلفت الولايات المتحدة حوالي ثمانية تريليونات دولار، ما بين نفقات عسكرية وأمنية وفوائد ديون، وتسبّبت في مقتل أكثر من 900 ألف شخص في العالم، منهم 15000 من العسكريين والمتعاقدين الأميركيين. ويشدّد التقرير على أن العدد الكلي للقتلى الذي يورده لا يشمل الوفيات غير المباشرة التي تسبّبت فيها تلك الحرب جرّاء الأمراض والتهجير وعدم القدرة على الوصول إلى الغذاء والماء الصالح للشرب. ويجزم معدّو التقرير أن الحرب التي يصفونها بـ«الطويلة والمعقدة والمروّعة .. وطاولت أكثر من 80 دولة.. غير ناجحة». ويرى الاستراتيجي الأميركي، الأستاذ في جامعة هارفارد جوزيف س. ناي، «الضرر الذي ألحقته بنا القاعدة يتضاءل مقارنة بالضرر الذي ألحقناه بأنفسنا».

من ثمَّ، لا عجب أن يستشهد الرئيس الأميركي جو بايدن بتقرير جامعة براون لتبرير قراره بالانسحاب من أفغانستان بعد عشرين عاماً من الاحتلال. قال: «لم يعد لدينا هدف واضح في مهمة مفتوحة في أفغانستان». وأضاف: «بعد إنفاق أكثر من تريليوني دولار في أفغانستان، فإن التكاليف التي قدّر باحثو جامعة براون أنها تزيد عن 300 مليون دولار يومياً مدة 20 عاماً. نعم، يجب أن يسمع الشعب الأميركي هذا ... (لذلك) أرفض إرسال أبناء أميركا وبناتها لخوض حرب كان يجب أن تنتهي منذ فترة طويلة». لكن الإدراك الأميركي للاستنزاف الذي لحق بها جرّاء «الحرب العالمية على الإرهاب» جاء متأخراً، هذا إن استطاعت أن تلتزم بمقتضياته فعلاً. يعيدنا هذا إلى الهدف الذي أراد تنظيم القاعدة تحقيقه من وراء هجمات 11 سبتمبر، وما أرادته إدارة بوش من توظيفها، وأي الرؤيتين انتصرت؟

عبّرت الولايات المتحدة عن قوة عسكرية وديبلوماسية واقتصادية هائلة بعد الهجمات، وهي أنزلت ضرباتٍ كاسحة بتنظيم القاعدة، وأسقطت أنظمة في أفغانستان والعراق، ولم يستطع أحد في العالم أن يتحدّاها ويقف في وجهها وهي تخرق القانون الدولي، بل إن دولا كثيرة ساندتها، وتمكّنت من أن تتحمل تكاليف حروب باهظة. لكن القوة الأميركية الهائلة أبانتْ عن أوجه قصور كثيرة، فقدراتها التدميرية أعمت عينيها عن أن لكل قوة حدوداً، وأن القدرة على التدمير لا تعني القدرة على حسم المعركة على الأرض وفرض الاستسلام، خصوصاً عندما تحارب تنظيماتٍ وأفراداً موزّعين في أرجاء العالم، ويملكون قدرة على استيعاب الضربات وتكييفها إيديولوجياً، وتحويلها إلى طاقة تحفيزية. ثمَّ إن غياب تحديد واضح لهوية «العدو»، في سياق الحرب الهلامية على «الإرهاب العالمي»، ساهم في استنزاف أميركا، فكيف تحسم معركة تتوسع وتتبدل فيها هوية العدو كل يوم، ولا تملك فيها تعريفاً دقيقاً للانتصار؟

كانت تلك أسئلة طرحها، غير مرّة، الرئيس الأسبق باراك أوباما. وفي خطاب له في الأكاديمية العسكرية الأميركية، ويست بوينت، في مايو/ أيار 2010، قال: «على مرّ تاريخ البشرية لم تتمكّن أمة تعاني من تراجع حيويتها الاقتصادية من أن تحافظ على تفوّقها العسكري والسياسي». وأضاف: «كما لا يمكن أن تقع (المسؤولية العالمية) على كاهل أميركا وحدها. خصومنا يرغبون أن يروا أميركا تفرّط في استخدام قوتها». هذا هو بالضبط ما يعيد بايدن تكراره اليوم، خصوصاً وهو يتحدّث عن التهديد الصيني، اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، وبأنه لا شيء يسرّها أكثر من بقاء الولايات المتحدة متورّطة ومستنزفة في حروب هامشية، وتحديداً في الشرق الأوسط. وكمًا قال وزير دفاعه لويد أوستن، في شهر مارس/ آذار الماضي، فإنه بينما ركّزت الولايات المتحدة على الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين، «عملت الصين على بناء قدرةٍ عسكريةٍ حديثة»، وهو ما أدّى إلى تآكل ميزة الولايات المتحدة التنافسية عسكرياً.

قارن هذه النتيجة التي انتهت إليها الولايات المتحدة، وهي منهكة، مع أوهام جماعة المحافظين الجدد، الذين أسكرتهم القوة الأميركية الساحقة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مطلع تسعينيات القرن الماضي، ثمَّ كانوا هم من بادر إلى إطلاق «الحرب العالمية على الإرهاب» خلال تمكّنهم من مفاصل إدارة بوش الابن. في عام 1992، أي بعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي، أعدّت تلك الجماعة، بتوجيه من ديك تشيني، الذي كان وزيراً للدفاع، حينئذ، في إدارة جورج بوش الأب، «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» الأميركية بهدف التأسيس لنظام عالمي أميركي جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عنوانه الأبرز عدم السماح بنشوء وقيام قوى عالمية أو إقليمية جديدة قادرة على تحدي الهيمنة الأميركية. كان معدّو تلك الوثيقة مهووسين بالقوة الهائلة التي أبانت عنها القدرات العسكرية لبلادهم في حرب العراق.

ذهب هؤلاء إلى أبعد من ذلك، عندما أنشأوا، خلال رئاسة بيل كلينتون، مؤسّسة تحت لافتة: «مشروع القرن الأميركي الجديد» لتحقيق أهدافهم سالفة الذكر. واقتربت طموحاتهم من التحقق مع وصول بوش الابن إلى البيت الأبيض، مطلع عام 2001، وتعيينه أغلب رموزهم في إدارته، وفي مقدمتهم تشيني نفسه، نائبا للرئيس. اللافت أن مؤسسة «مشروع القرن الأميركي الجديد» أصدرت ورقة في سبتمبر/ أيلول 2000، أي قبل عام من هجمات 2001، تحت عنوان: «إعادة بناء الدفاعات الأميركية»، جاء فيها تحت عنوان فرعي، «خلق قوة الغد المهيمنة»: «علاوة على ذلك، فإن عملية التحوّل (نحو استخدام القوة الأميركية)، حتى لو كانت ثورية من ناحية التغييرات التي ستحدثها، فإن من المحتمل أن تأخذ وقتاً طويلاً، في ظل غياب بعض الأحداث الكارثية والمحفّزة، مثل هجوم على مستوى بيرل هاربر جديد».

كانت هجمات 11 سبتمبر هي بيرل هاربر التي انتظرها المحافظون الجدد لتغيير المزاج الشعبي الأميركي المتشكّك في المغامرات العسكرية الكبرى. وكما هو معلوم، الهجوم الياباني الجوي المباغت، في ديسمبر/ كانون الأول 1941، على القاعدة البحرية الأميركية في ميناء بيرل هاربر في جزر هاواي، هو الذي أقنع الرأي العام الأميركي، الذي كان يميل إلى الانعزالية حينها، بضرورة دخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، بشكلٍ أدّى إلى قلب مسار الحرب جذرياً لصالح قوات الحلفاء ضد دول المحور.

مرّة أخرى، بعيداً عمّن قد يستخدم المعلومة السابقة لتعضيد وجود شكوك حول هجمات سبتمبر 2001، فإن نتيجة تورّط أميركا فيها جاءت مختلفة هذه المرّة بشكل كارثي عمّا جرى عام 1941. بعد الحرب العالمية الثانية برزت الولايات المتحدة قوة عالمية عظمى، فهي حاربت ضد عدو محدّد واضح المعالم، وكان للنصر تعريف دقيق، كما كان لديها تصوّر استراتيجي واقعي لشكل العالم الذي تريده. أما في «الحرب العالمية على الإرهاب»، فإن أيّاً من الشروط السابقة لم تتحقق، ودخلتها الولايات المتحدة بناء على نظريات وأوهام إيديولوجية مغرقة في الغرور والصلف، تبنّاها المحافظون الجدد، فكان أن اصطدمت بجدارٍ صلب، أفقدها كثيراً من توازنها، وسمح لقوىً إقليمية وعالمية أن تصعد، وهي مشغولةٌ في معارك شوارع.

باختصار، بغض النظر عن مدى عمق التصوّرات والأهداف التي كانت عند «القاعدة» من هذه الهجمات، إلا أنها استطاعت فعلاً أن تستنزف القوة الأعظم عالمياً، باستراتيجية «الألف جرح صغير»، التي لا تقتل مباشرة، ولكنها تصفّي دماء الضحية حتى تنهار. لم يكن النجاح هنا رهناً بذكاء من يقف وراء هجمات سبتمبر 2001، بقدر ما كان نتيجة مباشرة لسوء تقدير من كان يقود الولايات المتحدة حينها. وهو الأمر الذي يعترف به مسؤولون ومفكرون أميركيون كثيرون اليوم، ولكن هل يا ترى يستطيعون فعلاً لجم المجمع العسكري الصناعي عن افتعال حروب واسعة جديدة؟ سؤال وحدها الأيام قادرةٌ على الإجابة عنه، مع أن جوزيف س. ناي يجادل بأن الولايات المتحدة ستكون أكثر ذكاء في حال وقوع هجوم جديد عليها بحجم هجمات عام 2001، فهي قد تعلّمت الدرس، وأصبحت أكثر ذكاء وإدراكاً لعواقب استخدام كل عناصر قوتها الهائلة، حيث لا ينبغي استخدامها.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

> «11 سبتمبر» هي بيرل هاربر التي انتظرها المحافظون الجدد لتغيير المزاج الشعبي الأميركي المتشكّك في المغامرات العسكرية الكبرى

> غياب تحديد واضح لهوية «العدو»، في الحرب الهلامية على «الإرهاب العالمي»، ساهم في استنزاف أميركا

عن شفيق الغبرا... تجربة كفاحية وثقافية

سامية عيسى

باغتني رحيل الصديق شفيق الغبرا، ليضع نهاية لكل أسئلتي وقلقي بشأن الموت ومباغتته والمرض الخبيث، وليبدأ معه تدفق الذكريات ومحطّات جمعتنا منذ العام 1976، حين رأيته أول مرة في بنت جبيل (في جنوب لبنان) بالزي العسكري، واحدا من قيادات «كتيبة الجرمق» (الكتيبة الطلابية سابقا)، وكان يحمل اسم «الأخ جهاد». كنت أزور الجبهة والكتيبة، وكنت أعرف عنه كما أعرف الكثير من أسماء مناضلينا ومناضلاتنا، من غير أن أعرفهم شخصيا بالضرورة. وكنت أعرف زوجته تغريد، وألتقيها أسبوعيا في إطار تنظيمي، نناقش فيه قضايا سياسية، ونحضّر لمهام نضالية. أذكر أنه اصطحبني حينها إلى بعض مواقع المواجهة المباشرة مع الكيان الصهيوني، لكنه أصرّ على ألا نبالغ نظرا لأنني كنت حاملا، وعدم صوابية ما نفعله، فالقصف والاشتباكات يمكن أن يفاجئا الجميع في أي وقت. التقيته بعدها في بيت أم أحمد القرى أم الشهداء في مناسبات عدة. لم نتكلم كثيرا في شؤون النضال، فقد كنا نسمع عن بعضنا من خلال الأحداث في أثناء الحرب الأهلية، وأيضا المواجهات الأسطورية التي كانت تقودها كتيبة الجرمق على الشريط الحدودي الذي يفصل لبنان عن فلسطين المحتلة، بعدما اتخذت الكتيبة الطلابية قرار الانسحاب من جبل صنّين، إبّان مواجهاتها مع النظام السوري، والتوجه جنوبا على قاعدة تصويب كل البنادق نحو العدو الصهيوني.

أسّست الكتيبة قاعدة عسكرية هناك، وتمركزت في المواقع الحدودية، وانضمت إلى مجموعة التشكيلات العسكرية لحركة فتح، تحت مسمّى كتيبة الجرمق. وفي العام 1987، خاضت حربا شرسة ضد الجيش الإسرائيلي، وطردته من تلال قرية مارون الراس الحدودية، في عمليةٍ بطوليةٍ قلّ نظيرها، مقارنة بالإمكانات لدى طرفي الصراع العسكري. كانت معركة بطولية، شفيق الغبرا أحد أبطالها وقيادييها، ولفتت الأعين على الجانبين في ذلك الحين، لما أصاب التشكيلات العسكرية الفلسطينية، الفتحاوية خصوصا والفصائلية عموما، من وهن وترهل وتشويش، تسبّب به التورّط في الحرب الأهلية اللبنانية، على حساب الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني. ولم يكن هذا هو السبب الوحيد لهذه الحالة، بل سبقه إقرار برنامج النقاط العشر في مؤتمر منظمة التحرير الفلسطينية العام 1974، وتسبّب بانقسام حركة التحرّر الوطني بكل فصائلها بين «جبهتي رفض وقبول» لهذا البرنامج، حتى من داخل حركة فتح نفسها، بوصفه الباب الذي فتحته القيادة الفلسطينية، بزعامة ياسر عرفات، على التفاوض ضمنا مع العدو، والذي دعا إلى إقامة الدولة الفلسطينية على أي شبرٍ يتم تحريره. وهو ما مهّد الطريق للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لاحقا، وصولا إلى اتفاق أوسلو. وقد أدّى هذا في حينه إلى إضعاف التشكيلات العسكرية، إن بالتمويل أو بجدّية الكفاح المسلح الذي قرّرت خوضه «فتح» العام 1965، مع انطلاقتها (انطلاقة الثورة الفلسطينية) لتحرير فلسطين كل فلسطين. كنت من الرافضين، على صغر سني (16 عاما) لبرنامج النقاط العشر. وحين انتسبت إلى حركة فتح لاحقا، انضممت للتيار المعارض، ما سمي حينها جبهة الرفض داخل «فتح» نفسها، سيما ما سميت لاحقا «الكتيبة الطلابية» ثم «كتيبة الجرمق». وكان شفيق الغبرا ضمن هذا التيار المقاوم الرافض، سيما أنه من صفد في الشمال الفلسطيني ومن الفلسطينيين المتضررين مباشرة، نحن أبناء نكبة 1948.

كان آخر لقاء لي، في تلك المرحلة، مع هذا المناضل في منزل أم أحمد بعد عملية مارون الراس، قبل أن يقرر ترك «الكتيبة» ولم أعرف حينها أسبابه، فنحن ممن كنا ننتمي لهذه المجموعة الرائدة التي اشتهرت باسم الكتيبة الطلابية، وقيل فيها الكثير عن تجربتها المتميزة، ولم تكن مقاربات عديدين منا وخياراتهم واحدة، بل متنوعة، وربما كان هذا ما أدّى، في ما بعد، إلى توقف التجربة نفسها بعد الاجتياح الإسرائيلي في 1982، من غير مراجعة نقدية جدّية شاملة وصادقة، لمعرفة الأسباب، وكانت شذرات هذا التوقف قد بدأت تظهر مع ميل عديدين من أعضاء هذه التجربة نحو الإسلام خيارا أيديولوجيا، تأثرا بتجربة الثورة الإسلامية في إيران. وهذا حديث يطول شرحه هنا، سيما أن التوجهات الإسلامية الجديدة أثارت استياء عديدين منا، نحن الذين حملنا أفكارا ماركسية لينينية وبالأغلب ماوية.

لم يشارك شفيق الغبرا في هذه الخضة الفكرية التي أنهت، في ما أرى، تجربة ما سميت الكتيبة الطلابية، تيارا فكريا وسياسيا، وليس عسكريا بحتا. تعلقت أسباب انسحابه بأفكار بدأت تراوده عن جدوى الكفاح المسلح وجدّيته من خلال التجربة التي عاشها، ليس في معارك الحرب الأهلية وسياساتها التي خاضتها الثورة الفلسطينية وبتورّطها فيها، بل أيضا بسلوكها غير الجدي وعلاقات سلطوية متفرّدة حكمت، أو بدأت بوادرها تظهر إلى السطح بعد التوجه جنوبا إلى الحدود، وخصوصا عند التخطيط لمعركة مارون الراس نفسها، حين بدأت ثقته تهتز بحركة فتح ونيات قيادتها، وبقيادة التيار الذي حمل اسم الكتيبة الطلابية، وليس قيادة الجرمق. عرفت هذا بعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على انسحابه، حين اتصل بي، وكنت في مكتبي في تلفزيون دبي، أحضر لأحد برامجي عام 2010. بدأ حديثه بالسلام ثم بالقول: «أنت لا تعرفينني. أنا شفيق الغبرا. قرأت روايتك «حليب التين»، وأعجبتني كثيرا، فبحثت عنك، وحصلت على رقمك من دار الآداب التي نشرت روايتك. أظن أنك ابنة أحد شباب الكتيبة الطلابية، نظرا إلى بعض ما ورد في الرواية من أحداث وأسماء تتصل بالكتيبة». وجدتني أقاطعه قائلة: «أولا أنا أعرفك جيدا. أنت أيضا تعرفني وزوجتك تغريد تعرفني وأعرفها». فوجئ، ثم كانت صداقة استثنائية، خضنا فيها نقاشات مطولة ومعمقة، بالسكايب والهاتف والبريد الإلكتروني، وأخرى في مؤتمرات جمعتنا. وحين أخبرني بمرضه، ظننت أنه يمازحني، كانت معنوياته عالية، بل واصل التحدّث عن مشاريعه الكتابية والتعليمية الأكاديمية، وهو يخضع للعلاج من السرطان في واشنطن.

عاش شفيق الغبرا، وهو يسطر سيرة حياة نضالية، تنوّعت بين الكفاح المسلح والحضور الأكاديمي والسياسي والشخصي. مثلت ثورات الربيع العربي عيدا بالنسبة له، وإثباتا أنه يسير على الطريق الصحيح فكرا وعملا ونمط حياة. كنت وإياه، إبان ثورة تونس، في مؤتمر في بيروت، دعتنا إليه دار الفكر العربي (هو من رشحني إليه، لأناقش دور الرواية في التغيير إثر صدور «حليب التين»). يومها واصلنا نقاشاتٍ خضناها معا عن النضالات السلمية، وكنا نتفق فيها على عدم جدوى الكفاح المسلح طريقا رئيسيا إلى تحرير فلسطين. ليس لأنه طريقٌ مكلف سيؤثر على صمود الفلسطينيين، وهم بغالبيتهم من اللاجئين الفقراء، بل لكونه (في رأينا، شفيق وأنا) يكرّس قيادة السلطة الذكورية لمجتمع الأبوات الذي جاءت الرواية على ذكره. وأيضا لأن شفيق يرى الوسائل السلمية للمقاومة مكلفة للعدو أكثر من كلفتها على الشعب الفلسطيني الذي لا يملك الكثير مما يفعله غير إرادة المقاومة بأجساده العارية. كان يؤمن إيمانا قاطعا بدور المرأة الجذري بالتغيير، وهو ما كان يزاوله كتابة، وفي جامعة الكويت مع طالباته أستاذا للعلوم السياسية، وأيضا مع بنتيه وزوجته.

لم يكن يكلّ أو يملّ من خوض نضالاته الفكرية من أجل قضية فلسطين، ومن أجل قضايا الديمقراطية والتغيير والعدالة الاجتماعية في العالم العربي، وظلّ متفائلا بحتمية التغيير. وبأسلوب دمث، كان يخوض النقاشات، ويصغي بانتباه إلى الآخر المختلف، مهما بلغت درجة اختلافه معه بالرأي، فلم يكن صداميا. كان يفضل التعلّم من الآخر المختلف، حين تلفته زاوية نظر طرحها لم يفكّر بها أو يرها. كان حذرا من المبالغة في الاختلاف، لكنه كان أمينا دؤوبا على توجهاته اللاعنفية والسلمية والديمقراطية وقضايا المرأة، لا سيما حين يتعلق ذلك بالنقاشات مع الشابات والشبان. وكان يشتغل على مقالاته في الصحافة بالبحث والتنقيح. وكنت أعجب بعزيمته ونبله وصدقه، وأيضا بعيشه حياة صحية ومرحة في آن. ولذلك صدمت حين أخبرني أنه أصيب بالسرطان، واعتقدته يمزح، فقد اتصف نمط حياته ومرحه بإيجابيته في النظر إلى مختلف القضايا والمشكلات، العامة منها والخاصة، وبهدوئه الذي لم تعكّره يوما، أي مشكلة تواجهه أو افتراء. اتفقت معه على أن بعض الأفكار المتقدّمة تحتاج نضوج الوعي السياسي والوطني الفلسطيني، كي لا نسبق أوان الحلول، والتي كنا نؤمن أنها تحتاج ظروفا تراكمية تنضج مع الوقت، وتُقبل فيها حلول أقل عنفية وأكثر إنسانية على ضفتي الصراع. انسحب من الكتيبة الطلابية والنضال العسكري، لكنه لم ينسحب يوما من هموم شعبه الفلسطيني، ولم يضلّ الطريق إلى فلسطين إطلاقًا. كان شخصا استثنائيا، لم أعرف مثيلا له.

إذا كان شفيق الغبرا قد عاش « حياة غير آمنة»، إلا أنها، على الرغم من خطورتها، لم تمنعه من الحياة.

(كاتبة فلسطينية في بيروت)

> لم يكن يكلّ أو يملّ من خوض نضالاته الفكرية من أجل قضية فلسطين، ومن أجل قضايا الديمقراطية والتغيير والعدالة الاجتماعية

> عاش وهو يسطر سيرة حياة نضالية، تنوّعت بين الكفاح المسلح والحضور الأكاديمي والسياسي والشخصي

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads